Australian Government

Department of Employment, Skills, Small and Family Business

«وثيقة فرقة استقصاء قطاع الامتياز التجاري للمسائل مثار الجدل»

من أجل إعداد استجابة الحكومة لتقرير *Fairness in Franchising (الإنصاف في قطاع الامتياز التجاري)* الصادر عن Parliamentary Joint Committee on Corporations and Financial Services (اللجنة البرلمانية المشتركة لشؤون المؤسسات والخدمات المالية)

فرقة استقصاء قطاع الامتياز التجاري

Department of Employment, Skills, Small and Family Business

Department of the Treasury

Department of the Prime Minister and Cabinet

ISBN

978-1-76051-785-4 [PDF]
978-1-76051-786-1 [DOCX]

With the exception of the Commonwealth Coat of Arms, the Department's logo, any material protected by a trade mark and where otherwise noted all material presented in this document is provided under a Creative Commons Attribution 3.0 Australia (http://creativecommons.org/licenses/by/3.0/au/) licence.

The details of the relevant licence conditions are available on the Creative Commons website (accessible using the links provided) as is the full legal code for the CC BY 3.0 AU licence (http://creativecommons.org/licenses/by/3.0/au/legalcode).

The document must be attributed as the Franchising Taskforce Issues Paper in relation to the Fairness in Franchising Report of the Parliamentary Joint Committee on Corporations and Financial Services.

JSB19-0187

المحتويات

إجراءات «فرقة الاستقصاء» 1

«وثيقة المسائل مثار الجدل» 1

طريقة المساهمة 2

مقدّمة 3

نبذة عن القانون التنظيمي للامتياز التجاري 3

الغرض 3

مسوّدة المبادئ المنبثقة عن تقرير الـ Parliamentary Joint Committee 4

لمحة عامة عن رأي «اللجنة» و «فريق الاستقصاء» في أداء قطاع الامتياز التجاري 5

5.1: مسوّدة المبدأ ١

ينبغي أن يكون بوسع ممنوحي الامتيازات المحتملين إجراء تقييم معقول لقيمة الامتياز (بما فيها التكاليف والالتزامات والفوائد والمخاطر) قبل توقيع عقد مع مانح امتياز..... 6

«المسائل مثار الجدل» التي حدّدتها «اللجنة» 6

توصيات «اللجنة»..... 6

أسئلة..... 6

5.2: مسوّدة المبدأ ٢

ينبغي أن يكون لدى ممنوحي الامتيازات ومانحيها «مهلة عدول عن الرأي» للتفكير فيما إذا كانت العلاقة مناسبة للطرفين بعد التوقيع 7

«المسائل مثار الجدل» التي حدّدتها «اللجنة» 7

توصيات «اللجنة»..... 7

أسئلة..... 7

5.3: مسوّدة المبدأ ٣

ينبغي أن يكون بوسع كل طرف في اتفاقية امتياز تجاري التأكّد من استيفاء الطرف الآخر لالتزاماته ومن تحقيقه فائدة لكلا الطرفين..... 8

«المسائل مثار الجدل» التي حدّدتها «اللجنة» 8

توصيات «اللجنة»..... 8

أسئلة..... 8

5.4: مسّودة المبدأ ٤

يحقق نموذج الامتياز السليم تعاوناً مفيداً ومتبادلاً بين مانح الامتياز وممنوحه، إضافةً إلى المشاركة في الأخطار والفوائد، بدون استغلال وتضارب في المصالح 9

«المسائل مثار الجدل» التي حدّدتها «اللجنة» 9

توصيات «اللجنة» 9

الأسئلة 9

5.5: مسوّدة المبدأ ٥

عند تحوّل التخاصمات إلى نزاعات، توجد لدى كلا الطرفين إجراءات عادلة وسريعة ومجدية الكلفة لحل النزاعات 10

«المسائل مثار الجدل» التي حدّدتها «اللجنة» 10

توصيات «اللجنة» 10

الأسئلة 10

5.6: مسوّدة المبدأ ٦

ينبغي أن يكون بوسع ممنوح الامتياز ومانحه إنهاء الاتفاقية بطريقة مقبولة لكلا الطرفين 11

«المسائل مثار الجدل» التي حدّدتها «اللجنة» 11

توصيات «اللجنة» 11

الأسئلة 11

5.7: مسوّدة المبدأ ٧

ينبغي أن يدعم إطار عمل القواعد المسلكية لقطاع الامتياز الامتثال للقوانين التنظيمية وفرضها وملائمة تساوقها 12

«المسائل مثار الجدل» التي حدّدتها «اللجنة» 12

توصيات «اللجنة» 12

الأسئلة 12

أسئلة للاستشارة 13

أسئلة عامة 13

إجراءات "فرقة الاستقصاء"

في ١٤ آذار/مارس ٢٠١٩ أصدرت Parliamentary Joint Committee on Corporations and Financial Services ("اللجنة")، برئاسة النائب مايكل سكر، تقريراً بعنوان *Fairness in Franchising* تضمّن ٧١ توصية لتحسين عمل قطاع الامتياز التجاري وفعاليته.[١]

وبناءً على التوصية الأولى لـ"اللجنة"، تم تأسيس "فرقة استقصاء قطاع الامتياز التجاري" متعددة الوكالات ("فرقة الاستقصاء"). تتكون هذه الفرقة من مسؤولين كبار من Department of Employment, Skills, Small and Family Business (Department of Employment) و Department of the Treasury و Department of the Prime Minister and Cabinet. ويشترك في ترؤس "فرقة الاستقصاء" Department of Employment و Department of the Treasury.

ويهمّ "فرقة الاستقصاء" الحصول على معلومات من عاملين في قطاع الامتياز بشأن الحلول الممكنة للمشاكل التي تم تحديدها في "تقرير اللجنة".

والجدول الزمني المقترح للاستشارة هو التالي:

المرحلة	شهر إصدار الوثيقة أو البيان	الإطار الزمني للاستشارة	وسيلة الاستشارة
وثيقة المسائل مثار الجدل	آب/أغسطس ٢٠١٩	وثيقة المسائل مثار الجدل	تقديم الآراء بالبريد الإلكتروني والهاتف، لقاءات
بيان تأثير القانون التنظيمي[٢]	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩	ستة أسابيع	تقديم الآراء بالبريد الإلكتروني والهاتف، لقاءات

سوف تستخدم "فرقة استقصاء قطاع الامتياز التجاري" نتائج الاستشارة في إعداد "بيان تأثير القانون التنظيمي" وتقديم نصيحة للحكومة لإعداد استجابتها للتقرير.

وثيقة المسائل مثار الجدل

الغرض من "وثيقة المسائل مثار الجدل" هذه هو توفير الآراء والتعليقات لـ"فرقة الاستقصاء" وهي مستقاة من توصيات "اللجنة". ولمساعدتك في تقديم آرائك وتعليقاتك، جمعت "فرقة الاستقصاء" التوصيات ضمن سبع مسوّدات لمبادئ سياسة العمل منبثقة عن قراءة "فرقة الاستقصاء" لتقرير "اللجنة". وتقدّم "وثيقة المسائل مثار الجدل" بعض الملاحظات المتعلقة بتوصيات "اللجنة" وأسئلة تساعدك على تقديم آرائك وتعليقاتك، علماً أنه يمكنك اختيار المسائل التي تريد التعليق عليها والصيغة التي تقدّم تعليقات بها.

وللتشجيع على مشاركة واسعة للعاملين في قطاع الامتياز، ستحافظ "فرقة الاستقصاء" على سرية الآراء والتعليقات ولن تنشرها في "وثيقة المسائل مثار الجدل".

هذا وتتوفر الصيغة الكاملة لتوصيات "اللجنة".

وفيما يلي أدناه بعض الأسئلة العامة لمساعدتك على تقديم تعليقاتك على "وثيقة المسائل مثار الجدل":

- كيف تغيّرَ قطاع الامتياز منذ بدء العمل بـ"القواعد" الجديدة في ٢٠١٥ وكيف أثرت تلك التغييرات على مصلحتك التجارية؟
- ما هي الإجراءات التي يمكن أن يتخذها قطاع الامتياز لرفع المعايير وتحسين السلوكيات في أنحاء القطاع وماذا بإمكان الحكومة أن تفعل؟
- هل المشاكل التي حددتها "اللجنة" منتشرة أم أنها محصورة بنواحٍ معينة في قطاع الامتياز؟
- في المجالات التي يوصي فيها "التقرير" بإجراء تغييرات في "القواعد"، هل تُعتبر المشاكل التي حددتها "اللجنة" مهمة إلى درجة تستوجب تدخل الحكومة أم يمكن معالجتها بطريقة أخرى (أي، بدون تغيير "القواعد")؟
- ما هي العوامل التي يجب معالجتها لتنفيذ توصية معينة أو اقتراحاً آخر بصورة فعالة، وبحيث تفوق الفوائد المخاطر والتكاليف المحتملة؟

تشجّعك "فرقة الاستقصاء" على إبقاء هذه الأسئلة في بالك عند إعطاء رأيك بالمبادئ المذكورة في هذه "الوثيقة".

١ يمكن الاطلاع على «تقرير الإنصاف في قطاع الامتياز» أما بالنقر على الوصلة الإلكترونية الموجودة في «وثيقة المسائل مثار الجدل» هذه أو في الصفحة الإلكترونية التالية لـ«اللجنة»: **https://www.aph.gov.au/Parliamentary_Business/Committees/Joint/Corporations_and_Financial_Services/Franchising** .

٢ بيان التأثير على القانون التنظيمي» مسلتزم حكومي يضمن اتباع تحليل صارم واستشارة صحيحة قبل اتخاذ الحكومة قرارات بشأن سياساتها.

طريقة المساهمة

ندعوك للإدلاء برأيك على "وثيقة المسائل مثار الجدل" بالكتابة إلى "فرقة الاستقصاء" على العنوان **franchising@employment.gov.au** أو الاتصال على الرقم 677 314 1800.

آخر موعد لاستلام التعليقات والآراء على "وثيقة المسائل مثار الجدل" الساعة ٥ مساء (بالتوقيت الشرقي) يوم الجمعة في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

مقدّمة

يساهم قطاع الامتياز مساهمة كبيرة في الاقتصاد الأسترالي، إذ يوجد ما يزيد عن ١٣٠٠ مؤسسة مانحة للامتياز تعمل في أستراليا وحوالي ٩٧ ألف مصلحة تجارية ممنوحة للامتياز، مؤلفة من مصالح تجارية صغيرة وعائلية يزيد إجمالي مبيعاتها عن ١٨٢ مليار دولار ويعمل لديها أكثر من ٥٩٤ ألف شخص.[٣]

والحكومة الأسترالية ملتزمة بدعم إطار عمل تنظيمي فعّال ومنصف في قطاع الامتياز، بدون تحميل القطاع عبء لا ضرورة له.

نبذة عن تنظيم قطاع الامتياز

يخضع تنظيم قطاع الامتياز عموماً إلى Franchising Code of Conduct ("القواعد المسلكية لقطاع الامتياز" – "القواعد")، وهي قواعد مفروضة بموجب *Competition and Consumer Act 2010* (CCA)، علاوةً على Australian Consumer Law (ACL) و *Corporations Act 2001*. والغرض من "القواعد"
'is to regulate the conduct of participants in franchising towards other participants in franchising' (Clause 2).'[٣]

وبموجب "سياسة الامتثال للقواعد وفرضها" الخاصة بها، تضطلع Australian Competition and Consumer Commission (ACCC) بمسؤولية تنظيم وفرض الـ CCA والـ ACLعلاوةً على قواعد القطاع الخاصة المحددة بموجب الـ CCA، مثل Franchising Code of Conduct.

كذلك فإنه لـ Australian Securities and Investments Commission والـ Australian Taxation Office والـ Fair Work Ombudsman ووكالات التجارة العادلة في الولايات والمقاطعتين أدوار في تنظيم القطاع.

وقد خضع تنظيم قطاع الامتياز إلى عمليات فحص وتدقيق منتظمة خلال السنوات الماضية، وبدأ العمل بقواعد طوعية للقطاع في شباط/فبراير ١٩٩٣، تبعتها قواعد مسلكية إلزامية في ١٩٩٨. وبعد مراجعات متعددة للقطاع تم استحداث "القواعد" الحالية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

مجال الاستقصاء

تستهدف "فرقة الاستقصاء" مساعدة الحكومة على إعداد استجابة لتوصيات تقرير "اللجنة"؛ ولهذا تحتاج "فرقة الاستقصاء" إلى تعليقات وآراء تركّز على المبادئ العامة التي تم تحديدها في هذه "الوثيقة"، وسوف تلحظ الأدلة التي سبق تقديمها لـ"اللجنة". وبذلك فإن "اللجنة" لا تحتاج إلى معلومات متوفرة لتوّها للعموم.

وتدعو معظم توصيات "اللجنة" الحكومة إلى اتخاذ إجراءات معينه، في حين يدعو بعضها الآخر "فرقة الاستقصاء" لدراسة تنفيذ توصية ما.

وبعض التوصيات موجّه إلى وكالات مستقلة أو تتعلق بإجراءات حكومية أخرى، لذلك فإن "فرقة الاستقصاء" لن تلحظ هذه التوصيات، التي تشمل:

- إجراءات حماية شروط العقود غير المنصفة للمصالح التجارية الصغيرة – فإجراءات الحماية هذه خاضعة لمراجعة مستقلة تجريها Department of the Treasury، التي ستعمل على إصدار استشارة خاصة بـ Regulation Impact Statement ("بيان تأثير القانون التنظيمي") في المستقبل القريب[٤] (التوصيات ٩,١، ٩,٢، ٩,٣، ٩,٤، ٩,٥، و٩,٦)
- إجراءات ACCC المتعلقة بدورها كهيئة تنظيمية مستقلة لـ CCA و"القواعد" وAustralian Consumer Law. كما تأخذ ACCC قرارات بشأن طلبات المساومات الجماعية وتشرف حالياً على اقتراح بوضع استثناء خاص لقطاع الامتياز[٥] (التوصيات ٤,٢، ٧,٢، ١٤,١، ١٤,٢)
- إجراءات حماية المبلّغين عن المخالفات، التي تغطيها *Treasury Laws Amendment (Enhancing Whistleblower Protections) Act 2019* والتي وسعت إجراءات الحماية لتشمل المؤسسات وعمالها (التوصية ٣,١)، بالإضافة إلى
- عقود الامتياز الخاصة بقطاع السيارات، التي تديرها Department of Industry, Innovation and Science بموجب إجراءات منفصلة، بالتشاور الوثيق مع "فرقة الاستقصاء" (التوصية ١٧,١)[٦]

٣ Figures as at the end of the 2018 financial year. See X0002 Franchising in Australia, Industry Report X0002, IBISWorld, (April 2019), http://clients1.ibisworld.com.au/reports/au/industry/productsandmarkets.aspx?entid=1902

٤ See *Review of Unfair Contract Term Protections for Small Business*, Department of the Treasury, https://consult.treasury.gov.au/market-and-competition-policy-division-internal/c2018-t342379/

٥ See *Collective bargaining class exemption*, ACCC, https://www.accc.gov.au/public-registers/class-exemptions-register/collective-bargaining-class-exemption.

٦ يمكن توجيه التعليقات والأسئلة المتعلقة بالتوصية ١٧,١ والقواعد المسلكية الخاصة بالسيارات تحديداً إلى وزارة الصناعة بالبريد الإلكتروني التالي automotivefranchising@industry.gov.au ويمكن توجيه التعليقات المتعلقة بالقضايا الأخرى المثارة في هذه «الوثيقة» والمتعلقة بـ Franchising Code عموماً بالبريد الإلكتروني التالي franchising@employment.gov.au

مسوّدات المبادئ المنبثقة عن تقرير Parliamentary Joint Committee

فيما يلي أدناه بعض مسوّدات المبادئ المنبثقة عن تقرير اللجنة التي تقترح "فرقة الاستقصاء" استخدامها لتوجيه عملية الاستشارة.

المرحلة التجارية		مسوّدة المبدأ
التوقيع على اتفاقية امتياز	١	ينبغي أن يكون بوسع ممنوحي الامتيازات المحتملين إجراء تقييم معقول لقيمة الامتياز (بما فيها التكاليف والالتزامات والفوائد والمخاطر) قبل توقيع عقد مع مانح امتياز.
	٢	ينبغي أن يكون لدى ممنوحي الامتيازات ومانحيها "مهلة عدول عن الرأي" للتفكير فيما إذا كانت العلاقة مناسبة للطرفين بعد التوقيع
تنفيذ اتفاقية الامتياز التجاري	٣	ينبغي أن يكون بوسع كل طرف في اتفاقية امتياز التأكّد من استيفاء الطرف الآخر لالتزاماته ومن تحقيقه فائدة لكلا الطرفين
	٤	يحقق نموذج الامتياز السليم تعاوناً مفيداً ومتبادلاً بين مانح الامتياز وممنوحه، إضافةً إلى المشاركة في الأخطار والفوائد، بدون استغلال وتضارب في المصالح
	٥	عند تحوّل التخاصمات إلى نزاعات، توجد لدى كلا الطرفين إجراءات عادلة وسريعة ومجدية الكلفة لحل النزاعات
إنهاء اتفاقية الامتياز	٦	ينبغي أن يكون بوسع ممنوح الامتياز ومانحه إنهاء الاتفاقية بطريقة مقبولة لكلا الطرفين
إطار عمل تنظيمي في جميع المراحل	٧	ينبغي أن يدعم إطار عمل القواعد المسلكية لقطاع الامتياز الامتثال للقوانين التنظيمية وفرضها وملائمة تساوقها

نرحب بأية تعليقات عما إذا كانت مسوّدات المبادئ تضم بشكل معقول توصيات "اللجنة" أم تناسب استدراج المزيد من الاستشارة.

لمحة عامة عن رأي "اللجنة" و"فرقة الاستقصاء" بشأن أداء قطاع الامتياز

في التقرير، أقرّت "اللجنة" بأن *"العديد من مانحي الامتيازات قد وضعوا أنظمة امتياز تعمل للفائدة المشتركة لممنوحي الامتيازات ومانحيها"* [صفحة xiv]، علماً بأنها أشارت أيضاً إلى أن *"بعض متلقّي الامتياز كانوا يتصرفون بانتهازية، ولكنّ المشاكل من هذه الناحية كانت معزولة نسبياً."* [صفحة xiii].

وقد احتوى "التقرير" والتعليقات المقدّمة إلى "اللجنة" مزاعم عن أذى كبير تعرّض له مانحو الامتيازات من ممنوحيها. وأشار التقرير أن الأمر تفاقم في بعض الحالات لأن ممنوحي الامتيازات لم يكن بوسعهم عملياً اللجوء إلى المحاكم أو استخدام إجراءات حل النزاعات بصورة فعالة لمعالجة المشاكل.

وتُقرّ "فرقة الاستقصاء" بأن العديد من أنظمة الامتياز مُدارة جيداً وتمتثل للقانون. وتتمثل مقاربة "فرقة الاستقصاء" بلحظ الوسائل الفعّالة والمجدية لمعالجة المسائل مثار الجدل التي حددتها "اللجنة"، من دون تحميل مانحي الامتيازات الذي يستوفون واجباتهم عبء لا ضرورة له.

في ذات الوقت، تدرك "فرقة الاستقصاء" أن مصالح الامتياز التجارية لن يحقق جميعها النجاح وأن أسباب إخفاق أعمالها قد تعود إلى عدة عوامل، من ضمنها عوامل خارجة عن السيطرة المباشرة لمانح الامتياز أو ممنوحه.

5.1: مسوّدة المبدأ ١.

ينبغي أن يكون بوسع ممنوحي الامتيازات المحتملين إجراء تقييم معقول لقيمة الامتياز (بما فيها التكاليف والالتزامات والفوائد والمخاطر) قبل توقيع عقد مع مانح امتياز.

«المسائل مثار الجدل» التي حددتها «اللجنة»

تقترح الأدلة التي قُدّمت إلى اللجنة أن سوء الكشف عن المعلومات يمكن أن يسبب مشكلة لممنوحي الامتيازات المحتملين عندما يتوجب أن يأخذوا قراراً بالتوقيع أو عدم التوقيع على اتفاقية امتياز. من ناحية أخرى، يتيح كشف المعلومات لممنوحي الامتيازات أخذ قرارات تجارية عن دراية ويساعد ممنوحي الامتيازات المحتملين على تقييم المشروع بصورة شاملة؛ علماً أنه قد لا يكون الحصول على المزيد من المعلومات كافياً وحده لاتخاذ قرار أفضل.

علاوةً على ذلك، سلّطت الآراء والتعليقات التي قُدّمت إلى "اللجنة" الضوء على عدد من الأمور التي تجعل من الصعب على ممنوحي الامتيازات تقييم المشاريع بصورة شاملة قبل التوقيع على اتفاقية امتياز.

توصيات اللجنة

لقد وضعت "اللجنة" عدداً من التوصيات تتعلق بمساعدة ممنوحي الامتيازات على تقييم المشاريع بصورة شاملة، وهي:

- إلزام مانحي الامتيازات على توفير المزيد من المعلومات عن قابلية المشروع على الاستمرار مادياً، وربحيته والمستلزمات الأخرى (مثل بيانات نشاط العمل التجاري وتكاليف مدخلات الإنتاج وهامش الربح والتسعير في الماضي واتفاقيات الإيجار وحسابات سعر الاسم التجاري والتوقعات المتعلقة لحجم العمل الشخصي) (التوصيات ٦,١، ٦,٢، ٦,٣، ٦,٤، ٦,٥، ٧,١، ٨,٢، ١٨,٣، ٢٠,٢، ٢٠,٣، ٢١,١)
- مساعدة ممنوحي الامتيازات في الحصول على نصيحة موثوقة من طرف ثالث (مثلاً: توفير المزيد من المعلومات للعموم عن طريق مكتب تسجيل وموقع إنترنت خاص بشؤون قطاع الامتياز واستقصاء دور السماسرة كطرف ثالث عندما يؤدي ذلك إلى خفض المعلومات التي تُكشف لممنوحي الامتيازات والكشف عن المعلومات إلكترونياً) التوصيات ٦,٦، ٦,١٤، ٦,١٦، ١٨,١، ١٨,٢)، بالإضافة إلى
- إغلاق الثغرات القانونية وتوضيح القانون التنظيمي لمنع أي طرف من الالتفاف على القواعد المسلكية (التوصيات ٦,١، ٨,٤، ٢٠,١، ٢١,٢، ٢١,٣).
-

أسئلة

١ ما هي المعلومات الأكثر أهمية لممنوحي الامتيازات المحتملين؟
< كيف يمكن تسهيل حصول ممنوحي الامتيازات على المعلومات واستخدامها، مثلاً: بواسطة وثيقة كشف، مكتب تسجيل لعقود الامتياز أو موقع إلكتروني لقطاع الامتياز؟

٢ كيف يمكن أن يصبح لدى ممنوحي الامتيازات المحتملين وعي أكبر بالمعلومات التي يحتاجونها لتقييم المشاريع بصورة شاملة؟

٣ هل يعرف ممنوحو الامتيازات جيداً التكاليف والرسوم المتوجبة قبل توقيع عقد مصلحة امتياز تجارية؟ إذا لم يكن الأمر كذلك، ما السبب؟

٤ – عند قيامك بتقييم مشروع ما بصورة شاملة، هل استطعت الحصول على المعلومات التي بحثت عنها؟

5.2: مسوّدة المبدأ ٢

ينبغي أن يكون لدى ممنوحي الامتيازات ومانحيها "مهلة للعدول عن آرائهما" ولحظ ما إذا كانت العلاقة التجارية مناسبة لهم بعد التوقيع

المسائل مثار الجدل التي حددتها «اللجنة»

تعطي مهلة العدول عن الرأي ومهلة الكشف عن المعلومات[٧] ممنوحي الامتيازات ومانحيها وقتاً للتفكير بما إذا كانت العلاقة التجارية مناسبة لهم قبل أن تصبح الاتفاقية نهائية. تتيح المهلتان لممنوح الامتياز المحتمل إنهاء اتفاقية ما وقد يمكنه الاستفادة من المهلتين إذا كان قراره قد اتُخذ لأسباب عفويّة بدون تروّي، وليس لأسباب تجارية. بهذا تُحلّ مشكلة إرغام ممنوحي الامتيازات على متابعة التقيد باتفاقية لا يريدون أن يكونوا طرفاً فيها.

ولحظت "اللجنة" عدداً من المسائل المتعلقة بمهل العدول عن الرأي، إذ تبلّغت شهادات أفادت بوجود عدم يقين في قطاع الامتياز لناحية احتساب أيام الأسبوع التقويمية أم أيام العمل لمهلة العدول عن الرأي واليوم الذي تبدأ فيه. على سبيل المثال، قد يختلف مانح الامتياز وممنوحه في تفسير موعد بدء الاتفاقية، مما يعني اختلاف الفترات الزمنية المتعلقة بالكشف عن المعلومات (قبل توقيع الاتفاقية) ومهلة العدول عن الرأي (بعد توقيع الاتفاقية).

توصيات اللجنة

طرحت "اللجنة" عدداً من التوصيات المتعلقة بمهل العدول عن الرأي، تضمنت ما يلي:

- ضمان تمكُّن ممنوحي الامتيازات المحتملين من الحصول على جميع المعلومات والوثائق الضرورية خلال فترة الكشف وقبل انقضاء مهلة العدول عن الرأي (التوصية ١٠,٢)
- توضيح بدء مهل العدول عن الرأي وانتهائها وتوقيتها بحسب الأيام التقويمية (التوصيتان ١٠,١، ١٠,٣)، بالإضافة إلى
- تمديد مهل العدول عن الرأي لتشمل نقل الامتيازات وتجديدها، وكذلك مانحي الامتيازات (التوصية ١٠,٤).

أسئلة

٥ هل توجد تغييرات لفترات مهل العدول عن الرأي يمكن أن تدعم عملية اتخاذ القرار بصورة أفضل؟

٦ هل ينبغي أن يستفيد مانحو الامتيازات من مهل العدول عن الرأي أيضاً؟

٧ «مهلة العدول عن الرأي» هي فترة تُعطى لممنوح الامتياز لإلغاء الاتفاقية بدون تكبّد غرامة؛ و«فترة الكشف عن المعلومات» هي فترة تُعطى لممنوح امتياز لدراسة وثيقة الكشف قبل أن يوقّع على اتفاقية.

5.3: مسوّدة المبدأ ٣

ينبغي أن يكون بوسع كل طرف في اتفاقية امتياز التأكّد من استيفاء الطرف الآخر لالتزاماته ومن تحقيقه فائدة لكلا الطرفين

«المسائل مثار الجدل» التي حددتها «اللجنة»

قد يلزم على ممنوحي الامتياز بموجب اتفاقية الامتياز الخاصة بهم المساهمة في صناديق مالية تُستخدم لأغراض مشتركة. وركزت "اللجنة" على الصناديق المخصصة للتسويق والإعلانات، علماً أن بعض الصناديق المشتركة هي تحت سيطرة مانح الامتياز مباشرةً.

أشارت الأدلة التي قُدّمت إلى "اللجنة" أن بعض ممنوحي الامتيازات حصلوا على معلومات محدودة بشأن أسلوب استخدام مانحي الامتيازات لصناديق التسويق والإعلانات وما إذا كانوا يجنون أية فائدة من استخدام مانح الامتياز لتلك الصناديق. كما تبلّغت اللجنة مزاعم بأن بعض مانحي الامتيازات استخدموا الصناديق لأشياء لا علاقة لها بالتسويق والدعاية.

توصيات اللجنة

طرحت اللجنة توصيات لتحسين استخدام الموارد المشتركة، وخصوصاً صناديق التسويق، وذلك عن طريق:

- إيضاح مستلزمات "القواعد" ومعايير المحاسبة ذات الصلة بالنسبة إلى استخدام الصناديق المشتركة وإعداد التقارير بها، بما في ذلك زيادة عدد مرات إعداد التقارير (التوصيات ٦,٧، ٦,٩، ٦,١٠، ٦,١١، ٦,١٢)، بالإضافة إلى
- استحداث غرامات[٨] لمنع إساءة استخدام الصناديق المشتركة (التوصية ٦,٨).

أسئلة

٧ ما هي المعلومات المذكورة في بيان صندوق التسويق التي يجدها ممنوحو الامتيازات مفيدة لإيضاح الأطراف التي ساهمت في الصندوق والأسلوب الذي صُرف به المال؟

٨ هل توجد أمثلة تبيّن كيف يمكن أن تؤثر زيادة عدد مرات رفع التقارير (من سنوياً إلى فصلياً) على استخدام مانحي الامتيازات لصناديق التمويل والتعاونية وتكاليف إدارة الصناديق؟

٩ هل يمكن أن يقرّر مانحو الامتيازات عدم استخدام صندوق تسويق إذا تم إدخال توصيات "اللجنة" بشأن معايير المحاسبة ورفع التقارير بصورة أكثر انتظاماً؟

٨ الغرامات لقاء انتهاك «القواعد» هي «غرامات مالية مدنية»، أي غرامات مالية تفرضها وتجبيها المحاكم المدنية. ونشير إليها هنا بـ«غرامات» للتبسيط.

5.4: مسوّدة المبدأ ٤

يحقق نموذج الامتياز السليم تعاوناً مفيداً ومتبادلاً بين مانح الامتياز وممنوحه، إضافة إلى المشاركة في الأخطار والفوائد، بدون استغلال وتضارب في المصالح

«المسائل مثار الجدل» التي حددتها «اللجنة»

ينبغي أن توفر اتفاقيات الامتيازات أساساً لعلاقة تعاون متواصلة وسليمة بين مانحي الامتيازات وممنوحيها، تتيح للطرفين العمل على توفير منتجات وخدمات قيّمة للزبائن.

أشارت الأدلة التي قُدمت إلى "اللجنة" إلى وجود ممارسات تجارية غير سليمة تعتبر أن المصدر الرئيسي لأرباح مانح الامتياز هو بيع الامتياز وليس تشغيله من جانب ممنوحي الامتياز، بالإضافة إلى وجود تضارب محتمل في المصالح.

تضارب المصالح: وجدت "اللجنة" أنه في بعض الحالات يتلقى مانحو الامتيازات دخلاً من مبيعات ممنوحي الامتياز لمنتَج ما ومرتجعاً من مورّد المنتج. قد ينشأ عن هذا تضارب في المصالح إذ أن مرتجعات المورّد تعطي مانح الامتياز حافزاً لأن يطلب من ممنوحي الامتيازات شراء المنتج من مورّد يستوفي أسعاراً أعلى أو شراء كمية من المنتجات تزيد عن الحاجة.

من الناحية المثلى، ينبغي أن تؤدي شروط وبنود تشغيل اتفاقيات الامتيازات و"القواعد" إلى المزيد من التعاون وإلى ممارسات تجارية أكثر فعالية.

توظيف رأس المال: حدّدت اللجنة وضعاً رأت أنه شكل من أشكال الاستثمار المشترك وذلك عندما يستخدم مانح الامتياز دفعات ممنوحي الامتياز كمصدر لرأس المال من أجل تنمية نظام الامتياز الخاص به، عوضاً عن اعتبارها دفعات لقاء أمور مثل الاسم التجاري واستخدام ماركة مانح الامتياز وأنظمة عمله التجاريه.

توصيات اللجنة

تشمل توصيات "اللجنة" بشأن تحسين الممارسات التجارية بين الشركاء في مشروع امتياز تجاري:

- الحد من قيام أحد الطرفين بتغيير العقد (التغيير من طرف واحد) أو منعه من ذلك، وتغيير العقد بعد التوقيع عليه (التغيير بأثر رجعي) في اتفاقيات الامتيازات (التوصيات ٩,٧، ٩,٨، ١٦,٢)
- تحسين الكشف عن المعلومات والتدقيق بترتيبات التوريد والمرتجعات والممارسات في اتفاقيات الامتيازات الفردية وعلى صعيد القطاع ككل (التوصيات ٧,٢، ٨,١، ٨,٢)
- إزالة تضارب المصالح في ترتيبات التوريد حرصاً على عدم وضع ضغوطات تتعلق بالكلفة والفعالية بصورة متهورة على عاتق ممنوحي الامتيازات (التوصية ٨,٣)، بالإضافة إلى
- دعم توظيف ممنوحي الامتيازات ومانحيها لرأس المال عن طريق إطار عمل مناسب للمشاركة في المخاطر والمردود (التوصيتان ١٧,١ و٢٢,١).

أسئلة

١٠ ما هي الفوائد التي تقدّمها مرتجعات المورّدين والتي لا يمكن تحقيقها بوسائل أخرى؟

١١ ما هي المعلومات المتعلقة بالقيود على التوريد والمرتجعات وحجم التوريد وتحديد الأسعار القصوى، التي يمكن أن يجدها ممنوحي الامتيازات المحتملين مفيدة قبل التوقيع على اتفاقية امتياز؟

١٢ ما مدى سهولة تقديم المعلومات المطلوبة في التوصيتين ٨,١ و٨,٢ على مانحي الامتيازات؟

١٣ كيف تتم إدارة الاستثمار المشترك والمشاركة في المخاطر والمردود في نظام الامتياز التجاري الخاص بك؟

5.5: مسوّدة المبدأ ٥

عند تحوّل التخاصمات إلى نزاعات، توجد لدى كلا الطرفين إجراءات عادلة وسريعة ومجدية الكلفة لحل النزاعات

«المسائل مثار الجدل» التي حددتها «اللجنة»

قد تشكل المساومات والتخاصمات بين مانحي الامتيازات وممنوحيها جزءًا من علاقة تجارية سليمة بين الطرفين. وعندما تنشأ نزاعات توفر "القواعد" إجراءات واضحة وفعالة ومهاودة الكلفة لحل النزاع.

تقترح الأدلة التي تلقّتها اللجنة بأنه يمكن تحسين ترتيبات حل النزاعات الموجودة في "القواعد"، وخصوصاً عندما تفشل الوساطة، إذ أن اللجوء إلى المحاكم قد يكون مكلفاً ويستغرق وقتاً طويلاً.

كذلك تبلّغت "اللجنة" أن ممنوحي الامتيازات ليسوا عموماً على دراية جيدة بإجراءات حل النزاع التي يمكنهم استخدامها بموجب "القواعد".

ولاحظت اللجنة أن وجود سبل عديدة لحل النزاع قد تكون محيّرة؛ فبموجب النظام الحالي، إذا لم يتوصل الطرفان إلى حل التخاصمات، يمكنهما الحصول على المعلومات والمساعدة من خدمات لحل النزاعات لا علاقة لها بالمحاكم عن طريق Office of the Franchising Mediation Adviser (مكتب الإرشاد للوساطة في شؤون الامتيازات التجارية – OFMA)، و Australian Small Business and Family Enterprise Ombudsman (المراقب العام لشؤون المصالح التجارية الصغيرة والمشاريع التجارية العائلية الأسترالية – ASBFEO)، ومفوَّضي المصالح التجارية في الولايات، ومقدّمي الخدمات الخصوصيين.

وعندما أثارت "اللجنة" خيار التحكيم الملزِم كإضافة إلى النظام الحالي لحل النزاعات، لاحظت أنه يختلف عن الوساطة، إذ أن التحكيم إجراء خصوصي بديل لحل النزاعات. وتوجد بعض أوجه الشبه بين قرارات المحاكم وقرارات التحكيم، إذ يدرس المحكّم المستقل الأدلة لإصدار قرار نهائي يسوي النزاع. لكن التحكيم ليس إجراءً رسمياً كجلسة المحكمة.

توصيات اللجنة

رفعت "اللجنة" توصيات بشأن حل النزاعات، تشمل:

- تحسين إدارة خدمات حل النزاع والمنظمات التي تقدم هذه الخدمات (التوصية ١٥,١)
- تمتين إجراءات حل النزاع المنصوص عليها في "القواعد" ، بما فيها السماح بشكل صريح لحل النزاعات بين أطراف متعددة بموجب "القواعد" والتحكيم الإلزامي (التوصية ١٥,٢)
- السماح لهيئة واحدة (دمج ADBFEO وOFMA) بإدارة عملية حل النزاع، مما قد يحقق فعالية حل النزاعات المنصوص عليها في "القواعد" ويرفع الوعي بشأنها (التوصية ١٥,١)، بالإضافة إلى
- تمويل هذه الهيئة بواسطة رسم خاص بقطاع الامتيازات يُستوفى من مانحي الامتيازات وفقاً لعدد الشكاوى ضدهم، مما يعني تغييراً للوضع الحالي الذي يشارك فيه الطرفان بتكاليف الوساطة (التوصية ١٥,١).

أسئلة

١٤. ما هي الخيارات المتوفرة أو التي يمكن استحداثها لحل النزاعات بشكل أكثر فعالية بين ممنوحي الامتيازات ومانحيها، بما فيها إنشاء هيئة واحدة لإدارة إجراءات حل النزاعات؟

> هل توجد وسائل لتحقيق محصلات أكثر عدلاً و/أو أسرع و/أو أكثر جدوى للكلفة من الوساطة؟

> هل توجد حاجة للتحكيم الإلزامي إذا لم تحلّ الوساطة النزاع؟

١٥ إذا تم استحداث رسم، هل ينبغي أن يدفعه مانحو الامتيازات إلى جميع خدمات حل النزاع، أم إلى بعض الخدمات فقط؟

5.6: مسوّدة المبدأ ٦

ينبغي أن يكون بوسع ممنوح الامتياز ومانحه إنهاء الاتفاقية بطريقة مقبولة لكلا الطرفين

«المسائل مثار الجدل» التي حددتها «اللجنة»

اتفاقيات الامتيازات هي عقود إما بمدة محددة الانتهاء أو قابلة للإنهاء قبل هذه المدة. ومن المهم الإقرار باحتمال حصول تغير في الظروف ما يعني أنه ينبغي أن يكون لدى طرفَي اتفاقية الامتياز خيارات لإنهاء ترتيبات الاتفاقية بسهولة وإنصاف.

لقد أشارت الأدلة التي قُدمت إلى "اللجنة" بأن ترتيبات إنهاء الاتفاقيات لا تخدم غالباً صالح ممنوحي الامتيازات. تشمل المسائل مثار الجدل التي حددتها "اللجنة" إنهاء الاتفاقية على مبدأ "لا أحد على خطأ"، وربحية مشروع الامتياز، والإنهاء المبكر خلال النزاع، ولحظ الاسم التجاري ومعقولية بنود القيود التجارية.

الاسم التجاري هو الفائدة التي تجنيها المصلحة التجارية من سمعتها الطيبة، والتي ينجم عنها عادةً عودة الزبائن وتكرار الشراء. ونظراً إلى أن الاسم التجاري ليس ملكاً محسوساً، كالتجهيزات أو الموجودات، فإن قيمته لا يمكن تحديدها إلا باتفاقية.

وكما أشارت "اللجنة"، قد يمنع وجود بنود قيود تجارية ممنوحي الامتيازات السابقين من مواصلة أعمال تجارية مشروعة. ولحظت "اللجنة" أنه بالإضافة إلى احتمال عدم التمكن من فرض بنود القيود التجارية شديدة الصرامة، فإن تكاليف الدعاوى القضائية قد تجعل من الصعب على العديد من ممنوحي الامتيازات رفع دعاوى حتى ضد شروط العقود التي من الواضح أنها غير منصفة.

توصيات اللجنة

أوصت اللجنة بإدخال تغييرات على ترتيبات إنهاء اتفاقيات الامتيازات، شملت:

- توسيع مجال الأسباب التي تستدعي إنهاء اتفاقيات الامتيازات على مبدأ "لا أحد على خطأ"، بما في ذلك التغييرات التي تطرأ على ربحية ممنوح الامتياز أو مانحه أو على شروط عقد ممنوح الامتياز (التوصيات ١١,١، ١١,٢، ١١,٣، ١١,٤، ٢٠,١).
- منع الإنهاء المبكر للاتفاقيات أثناء حل نزاع أو عندما تكون هناك مزاعم لا تستند إلى وقائع ضد طرف أو آخر (التوصيتان ١١,٤، ١١,٥)
- رفع مستوى الكشف عن المعلومات في ترتيبات نهاية العقد فيما يتعلق بالاسم التجاري، بالإضافة إلى المزيد من المعلومات عن اعتبار الاسم التجاري في عمليات نقل اتفاقيات الامتياز (التوصيتان ١٢,١، ١٢,٢)، بالإضافة إلى
- دعم ممنوحي الامتيازات السابقين لفتح مصالح تجارية جديدة بدون تعرّضهم لانتهاك بنود قيود تجارية معقولة في الاتفاقيات التجارية، وذلك بإيضاح أنواع الحماية المنصوص عليها في "القواعد" ورفع وعي ممنوحي الامتيازات بأنواع الحماية المتوفرة لهم (التوصيات ١٣,١، ١٣,٢ و١٣,٣).

أسئلة

١٦ هل توفّرُ لك اتفاقية الامتياز الخاصة بك وسيلة عادلة لإنهاء اتفاقية الامتياز؟

> إذا لم يكن الأمر كذلك، ما هي الظروف التي تعتبر أنه ينبغي فيها أن تتمكن من إنهاء الاتفاقية؟

١٧ كيف تنص اتفاقيات الامتياز الخاصة على قيمة الاسم التجاري عند انتهاء الاتفاقية؟

١٨ إذا كان يوجد بند قيد تجاري في اتفاقية الامتياز الخاصة بك، هل يمنعك هذا البند من استخدام المهارات التي طورتها في نظام الامتياز في مصلحة تجارية جديدة؟

١٩ ما هو التأثير العام الممكن على نظام الامتياز، بما فيه ممنوحي الامتياز الآخرين، لو كان بمقدور ممنوحي الامتياز إنهاء اتفاقية الامتياز في أي من الحالات المذكورة في التوصية ١١,١؟

5.7: مسوّدة المبدأ ٧

ينبغي أن يدعم إطار عمل "القواعد المسلكية" لقطاع الامتياز الامتثال للقوانين التنظيمية وفرضها وملائمة تساوقها

«المسائل مثار الجدل» التي حددتها «اللجنة»

حددت "اللجنة" مسائل مثار جدل في إطار العمل التنظيمي الذي يشمل دورة حياة الامتياز التجاري، بما فيها ما إذا كان لدى الطرفين حوافز كافية للامتثال للقانون و"القواعد".

لحظت "اللجنة" ما إذا كان لدى ACCC صلاحيات كافية لفرض "القواعد".

إن ACCC، كونها مفوضية الاقتصاد العامة التي تسهر على تنظيم CCA وACL و"القواعد" الخاصة بالقطاع، ليس بإمكانها التصرف حيال كل تقرير تتلقاه وبالتالي فإنها تركّز مواردها على معالجة الظروف التي ستلحق الضرر أو يحتمل أن تلحق الضرر بالعملية التنافسية أو سينجم عنها ضرراً واسعاً للمستهلك أو المصالح التجارية الصغيرة.

توصيات اللجنة

لحظت اللجنة عدداً من الإجراءات التي من شأنها تحسين الامتثال لـ"القواعد"، بما فيها:

- رفع صلاحيات ACCC بالتدخل في ترتيبات الامتيازات التجارية وبيع موقع فاشل لمؤسسة امتياز وفتح آخر غير قابل للاستمرار[٩] علاوةً على زيادة الغرامات لقاء عدم الامتثال لطلبات ACCC للمعلومات (التوصيتان ٤,١، ٦,١٥)
- تحقيق فرقة الاستقصاء بالأسلوب الذي يمكن أن يرفد سياسة الامتياز التجاري بتعليقات وآراء مناسبة من ممنوحي الامتيازات، بما في ذلك ما إذا كان من المناسب لممثل عن ممنوح الامتياز أن يكون عضواً له حق التصويت في هيئة مانح الامتياز (التوصية ٥,١)
- تحقيق فرقة الاستقصاء بالأسلوب الذي يمكّن الحكومة من الحصول على تقارير منتظمة عن القانون التنظيمي لقطاع الامتياز، بما فيه أسلوب محاولة المشتركين في القطاع الالتفاف على التشريع (التوصية ٥,٢)
- استحداث غرامات لقاء جميع انتهاكات "القواعد" ورفع مبلغ الغرامة (التوصية ١٦,١)، بالإضافة إلى
- الحرص على اتساق "القواعد" الخاصة بالقطاع، وتحديداً القواعد المسلكية لقطاع المحروقات وFranchising Code of Conduct إلى أبعد حد ممكن، وبشكل يضمن تساوق المستلزمات الخاصة بالقطاعات الخاضعة للتنظيم والغرامات الخاصة بالانتهاكات (التوصيات ٦,١٣، ١٠,٥، ١٠,٦، ١١,٣، ١٦,٣، ١٧,١، ١٧,٢)

أسئلة

٢٠ ما هي أكثر الأسباب شيوعاً لعدم الامتثال لـ"القواعد"؟

٢١ ما هي أفضل مجموعة من الخيارات يمكن أن تعالج الانتهاكات المزعومة لـ"القواعد"؟ على سبيل المثال، رفع الغرامات، زيادة إجراءات فرض القانون، إعطاء ACCC صلاحية للحد من عمليات بيع الامتيازات، تعيين مراقب عام للقطاع ككل، زيادة الإجراءات الفعالة لحل النزاعات، أو أية وسائل بديلة لفرض "القواعد"، علاوةً على فرضها من جانب ACCC.

٢٢ هل لدى ممنوحي الامتيازات سبل كافية لتمثيل مصالحك التجارية لدى الحكومة؟

٢٣ ما هي المعلومات المطلوبة لمراقبة فعالية قانون الامتياز التنظيمي؟

- ما مدى سهولة تقديم هذه المعلومات، والتأكد من موثوقيتها؟

٩ يصف التقرير تعبير churning (بيع موقع فاشل لامتياز) كما يلي: «تكرار بيع موقع واحد لمؤسسة امتياز فاشلة إلى ممنوح امتياز جديد» وburning (فتح موقع مؤسسة امتياز غير قابل للاستمرار) على أنه «مواصلة فتح متاجر جديدة، بعضها لا يُرجّح أن يكون قابلاً للاستمرار، وذلك لجني أرباح من الرسوم المدفوعة سلفاً، وأهمال المتاجر الحالية في مواجهة الصعوبات والإقفال».

أسئلة للاستشارة

تطرح "وثيقة المسائل مثار الجدل" هذه مجموعة من الأسئلة لأفراد المجتمع المهتمين بقطاع الامتياز من أجل تحفيزهم على التفكير بمشاكل القطاع وتقديم الآراء بشأنها. وفيما يلي قائمة مختصرة بهذه الأسئلة

أسئلة عامة

- كيف تغيّرَ قطاع الامتياز منذ بدء العمل بـ"القواعد" الجديدة في ٢٠١٥ وكيف أثرت تلك التغييرات على مصلحتك التجارية؟
- ما هي الإجراءات التي يمكن أن يتخذها قطاع الامتياز لرفع المعايير وتحسين السلوكيات في أنحاء القطاع وماذا بإمكان الحكومة أن تفعل؟
- هل المشاكل التي حددتها "اللجنة" منتشرة أم أنها محصورة بنواحٍ معينة في قطاع الامتياز التجاري؟
- في المجالات التي يوصي فيها "التقرير" بإجراء تغييرات في "القواعد "، هل تُعتبر المشاكل التي حددتها "اللجنة" مهمة إلى درجة تستوجب تدخل الحكومة أم يمكن معالجتها بطريقة أخرى (أي، بدون تغيير "القواعد")؟
- ما هي العوامل التي يجب معالجتها لتنفيذ توصية معينة أو اقتراحاً آخر بصورة فعالة، وبحيث تفوق الفوائد المخاطر والتكاليف المحتملة؟

أسئلة تتعلق بمسوّدة المبدأ ١. ينبغي أن يكون بوسع ممنوحي الامتيازات المحتملين إجراء تقييم معقول لقيمة الامتياز (بما فيها التكاليف والالتزامات والفوائد والمخاطر) قبل توقيع عقد مع مانح امتياز.

١. ما هي المعلومات الأكثر أهمية لممنوحي الامتيازات المحتملين؟
   > كيف يمكن تسهيل حصول ممنوحي الامتيازات على المعلومات واستخدامها، مثلاً: بواسطة وثيقة كشف، مكتب تسجيل لعقود الامتياز أو موقع إلكتروني لقطاع الامتياز؟
٢. كيف يمكن أن يصبح لدى ممنوحي الامتيازات المحتملين وعي أكبر بالمعلومات التي يحتاجونها لتقييم المشاريع بصورة شاملة؟
٣. هل يعرف ممنوحو الامتيازات جيداً التكاليف والرسوم المتوجبة قبل توقيع عقد مصلحة امتياز تجارية؟ إذا لم يكن الأمر كذلك، ما السبب؟
٤. عند قيامك بتقييم مشروع ما بصورة شاملة، هل استطعت الحصول على المعلومات التي بحثت عنها؟

أسئلة تتعلق بمسوّدة المبدأ ٢: ينبغي أن يكون لدى ممنوحي الامتيازات ومانحيها "مهلة للعدول عن رأيهم" ولحظ ما إذا كانت العلاقة التجارية مناسبة لهم بعد التوقيع

٥. هل توجد تغييرات لفترات مهل العدول عن الرأي يمكن أن تدعم عملية اتخاذ القرار بصورة أفضل؟
٦. هل ينبغي أن يستفيد مانحو الامتيازات من مهل العدول عن الرأي أيضاً؟

Questions re Draft Principle ٣: أسئلة تتعلق بمسوّدة المبدأ ٣: ينبغي أن يكون بوسع كل طرف في اتفاقية امتياز التأكّد من استيفاء الطرف الآخر لالتزاماته ومن تحقيقه فائدة لكلا الطرفين

٧. ما هي المعلومات المذكورة في بيان صندوق التسويق التي يجدها ممنوحو الامتيازات مفيدة لإيضاح الأطراف التي ساهمت في الصندوق والأسلوب الذي صُرف به المال؟

٨. هل توجد أمثلة تبيّن كيف يمكن أن تؤثر زيادة عدد مرات رفع التقارير (من سنوياً إلى فصلياً) على استخدام مانحي الامتيازات لصناديق التمويل والتعاونية وتكاليف إدارة الصناديق؟

٩. هل يمكن أن يقرّر مانحو الامتيازات عدم استخدام صندوق تسويق إذا تم إدخال توصيات "اللجنة" بشأن معايير المحاسبة ورفع التقارير بصورة أكثر انتظاماً؟

أسئلة تتعلق بمسوّدة المبدأ ٤: يحقق نموذج الامتياز السليم تعاوناً مفيداً ومتبادلاً بين مانح الامتياز وممنوحه، إضافةً إلى المشاركة في الأخطار والفوائد، بدون استغلال وتضارب في المصالح

١٠. ما هي الفوائد التي تقدّمها مرتجعات المورّدين والتي لا يمكن تحقيقها بوسائل أخرى؟

١١. ما هي المعلومات المتعلقة بالقيود على التوريد والمرتجعات وحجم التوريد وتحديد الأسعار القصوى، التي يمكن أن يجدها ممنوحي الامتيازات المحتملين مفيدة قبل التوقيع على اتفاقية امتياز؟

١٢. ما مدى سهولة تقديم المعلومات المطلوبة في التوصيتين ٨,١ و٨,٢ على مانحي الامتيازات؟

١٣. كيف تتم إدارة الاستثمار المشترك والمشاركة في المخاطر والمردود في نظام الامتياز التجاري الخاص بك؟

أسئلة تتعلق بمسوّدة المبدأ ٥: عند تحوّل التخاصمات إلى نزاعات، توجد لدى كلا الطرفين إجراءات عادلة وسريعة ومجدية الكلفة لحل النزاعات

١٤. ما هي الخيارات المتوفرة أو التي يمكن استحداثها لحل النزاعات بشكل أكثر فعالية بين ممنوحي الامتيازات ومانحيها، بما فيها إنشاء هيئة واحدة لإدارة إجراءات حل النزاعات؟
> هل توجد وسائل لتحقيق محصلات أكثر عدلاً و/أو أسرع و/أو أكثر جدوى للكلفة من الوساطة؟
> هل توجد حاجة للتحكيم الإلزامي إذا لم تحلّ الوساطة النزاع؟

١٥. إذا تم استحداث رسم، هل ينبغي أن يدفعه مانحو الامتيازات إلى جميع خدمات حل النزاع، أم إلى بعض الخدمات فقط؟

أسئلة تتعلق بمسوّدة المبدأ ٦: ينبغي أن يكون بوسع ممنوح الامتياز ومانحه إنهاء الاتفاقية بطريقة مقبولة لكلا الطرفين

١٦. هل توفّرُ لك اتفاقية الامتياز الخاصة بك وسيلة عادلة لإنهاء اتفاقية الامتياز؟
> إذا لم يكن الأمر كذلك، ما هي الظروف التي تعتبر أنه ينبغي فيها أن تتمكن من إنهاء الاتفاقية؟

١٧. كيف تنص اتفاقيات الامتياز الخاصة على قيمة الاسم التجاري عند انتهاء الاتفاقية؟

١٨. إذا كان يوجد بند قيد تجاري في اتفاقية الامتياز الخاصة بك، هل يمنعك هذا البند من استخدام المهارات التي طورتها في نظام الامتياز في مصلحة تجارية جديدة؟

١٩. ما هو التأثير العام الممكن على نظام الامتياز، بما فيه ممنوحي الامتياز الآخرين، لو كان بمقدور ممنوحي الامتياز إنهاء اتفاقية الامتياز في أي من الحالات المذكورة في التوصية ١١,١؟

أسئلة تتعلق بمسوّدة المبدأ ٧: ينبغي أن يدعم إطار عمل "القواعد المسلكية" لقطاع الامتياز الامتثال للقوانين التنظيمية وفرضها وملائمة تساوقها

٢٠. ما هي أكثر الأسباب شيوعاً لعدم الامتثال لـ«القواعد»؟

٢١. ما هي أفضل مجموعة من الخيارات يمكن أن تعالج الانتهاكات المزعومة لـ«القواعد»؟ على سبيل المثال، رفع الغرامات، زيادة إجراءات فرض القانون، إعطاء ACCC صلاحية للحد من عمليات بيع الامتيازات، تعيين مراقب عام للقطاع ككل، زيادة الإجراءات الفعالة لحل النزاعات، أو أية وسائل بديلة لفرض «القواعد»، علاوةً على فرضها من جانب ACCC.

٢٢. هل لدى ممنوحي الامتيازات سبل كافية لتمثيل مصالحك التجارية لدى الحكومة؟

٢٣. ما هي المعلومات المطلوبة لمراقبة فعالية قانون الامتياز التنظيمي؟
> ما مدى سهولة تقديم هذه المعلومات، والتأكد من موثوقيتها؟